

مستوى التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم من خلال قانون المصالحة الوطنية
**The level of social adjustment among prisoners released by the National
 Reconciliation Law.**

خالد بن السبع، طالب دكتوراه (*)
 مخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر، جامعة الجلفة، الجزائر
khaledsocio03@gmail.com

هشام حسان، أستاذ التعليم العالي
 مخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات في الجزائر، جامعة الجلفة، الجزائر
hich2410@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/02/21 تاريخ القبول للنشر: 2022/05/18

ملخص:

هدفت الدراسة الحالية إلى التعرف على مستوى التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية، وكذا الفروق بين السجناء في كل من من المستوى التعليمي والمهنة وتم استخدام المنهج الوصفي، ومقياس التكيف الاجتماعي على عينة من (88) فردا، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

-مستوى التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية متوسط.

-يوجد تباين في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء تعزى للمستوى التعليمي، ولمهنة السجناء المفرج عنه.

الكلمات المفتاحية: التكيف الاجتماعي؛ السجناء المفرج عنهم؛ قانون المصالحة الوطنية.

Abstract:

The present study aimed at identifying the level of social adjustment among prisoners released by the National Reconciliation Law, in addition to the differences between prisoners in social adjustment due to both the educational level and profession. Furthermore, the descriptive approach was used and the measure of

social adjustment was applied to a sample of (88) individuals. Therefore, the study reached the results:

-The level of social adjustment among prisoners released by the National Reconciliation Law is average.

-There are differences in the level of social adjustment among prisoners due to educational level and the profession of the released prisoner.

key words: Social adjustment; Released prisoners; National Reconciliation Law.

مقدمة:

يشكل التكيف الاجتماعي لدى الأفراد الذين م الإفراج عنهم من السجن ومؤسسات إعادة التربية أهمية كبيرة من قبل الدارسين في مجالات بحثية عدة كعلم الاجتماع وعلم النفس والتربية، ذلك أن التكيف لد الفرد السجين مع بيئته ومجتمعه تختلف عن التكيف لدى الفرد العادي الذي لم يسبق له وأن خاض هذه التجربة (السجن)، كما أن طابع الجريمة أو الجنائية التي وضع من أجلها في السجن هي من تحدد مدى تقبل المجتمع له بعد أن يفرج عنه.

وقد شهدت الجزائر في وقت مضى مأساة وطنية امتدت لأكثر من عشرية من الزمن عانى فيها الجزائريون الكثير من المشاكل الأمنية والسياسية، مما أدى بالحكومة إلى سن العديد من القوانين من أجل احتواء الوضع، والعودة بالبلد إلى بر الأمان. وقد كان آخر هذه القوانين قانون المصالحة الوطنية الذي دعا جميع أطراف المجتمع الجزائري للانطواء حت لوائه من خلال استفتاء شعبي يقرر فيه الشعب الجزائري بأكمله موافقته عنه أو رفضه له، وقد وافق الشعب عن هذا المشروع. وكان من بين ما تضمنه هذا القانون هو العفو عن الأفراد الذين كانوا من بين أسباب هذه المأساة بشروط منها وضع السلاح والنزول من الجبال والتعهد باحترام دستور الدولة الجزائرية واحترام القوانين من أجل العيش مثلهم مثل المواطنين العاديين والتمتع بكامل الحقوق.

وبما أن الأزمة التي مرت بها الجزائر وخسرت من خلالها الكثير من أبنائها مازالت تلقي بتبعاتها على سلوكات المجتمع في العديد من الأمور، والتي من بينها نظرتهم نحو الأفراد الذين كانوا سببا في الأزمة الأمنية والذين يتمتعون الآن بكافة الحقوق التي أعطاهم لهم الدستور ممن كانوا في الجبال والسجون وتم الإفراج عنهم، فأصبحت مسألة تكيفهم الاجتماعي تطرح العديد من الإشكالات، كم أن تقبل وتعامل البيئة المحيطة بالسجين المفرج عنه بفضل قانون المصالحة الوطنية، وتكيف هذا السجين مع المجتمع الذي يعيش فيه أصبح موضوعا يستلزم الدراسة

والبحث، ومن بين هذه الدراسات نجد دراسة "مصطفى شريك" و"كريمة عجرود" والتي بحثت رد الفعل الاجتماعي إزاء المفرج عنهم من السجناء من خلال اتجاهات المجتمع نحو هؤلاء السجناء، وقد توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج من بينها صعوبة تقبل الواقع الجديد بعد الإفراج، عدم القدرة على التكيف الاجتماعي، المعاناة من غياب ثقة المجتمع بهم، غياب فرص العمل، كل هذه النتائج تلخصت في هذه الدراسة وهي معالجة مشكلة التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي لدى المفرج عنه بعد خروجه من السجن (عجرود، 2021، صفحة 843)

من هنا نرى أن المشكلة الأبرز التي يعاني منها السجناء المفرج عنه والتي تعيق سير وتقدم حياته هي مشكلة التكيف الاجتماعي، فهي تمنع عنه فرص العمل وفتح آفاق وعلاقات جديدة مع الآخرين، وكلما زادت حدتها لديه أنتجت للفرد وللمجتمع مشاكل أكبر كمشكلة البطالة وما ينجر عنها من آفات تضر بالمجتمع.

وبناءً على ما سبق ذكره فإن التكيف الاجتماعي للسجين المفرج عنه إذا لم يكن بشكل جيد ومالم يتقبل المجتمع هذا الفرد فإنه من الممكن أن يعود لإجرامه، مالم يجد حلاً لهذه المشكلة، والتي سنحاول في هذه الدراسة الحالية البحث فيها والإجابة عن تساؤلاتها في ضوء بعض المتغيرات كالمستوى الدراسي والمهنة التي يزاولها السجناء المفرج عنه من خلال طرح التساؤلات التالية:

1. ما مستوى التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية؟

2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء تعزى للمستوى التعليمي للسجين المفرج عنه؟

3. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء تعزى لمهنة السجناء المفرج عنه؟

وبناءً على هذه التساؤلات تم صياغة الفرضيات التالية:

1. -نتوقع مستوى منخفض للتكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية.

2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء تعزى للمستوى التعليمي للسجين المفرج عنه.

3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء

تعزى لمهنة السجين المفرج عنه.

وقد تم تحديد الأهداف المرجوة من هذه الدراسة في النقاط الآتية:

- التعرف على مستوى التكيف الاجتماعي لدى السجناء المفرج عنهم بفضل قانون السلم والمصالحة الوطنية.

- التعرف على تأثير المستوى التعليمي للسجين المفرج عنه بفضل قانون السلم والمصالحة الوطنية في مستوى التكيف الاجتماعي لديه.

- التعرف على تأثير مهنة السجين المفرج عنه بفضل قانون السلم والمصالحة الوطنية في مستوى التكيف الاجتماعي لديه.

كما أن أهمية الدراسة الحالية تلخصت في النقاط التالية:

- يحتل موضوع التكيف الاجتماعي مكانة مهمة في ميدان الصحة النفسية فمن خلاله يتحدد مدى نجاح الأساليب التي ينتهجها الفرد لإحداث التوازن بين سلوكه وبين ما تتطلبه البيئة التي يعيش فيها.

- يعتبر التكيف الاجتماعي في السياق الاجتماعي انسجام الفرد مع عالمه المحيط به، أي بمعنى أن يمشي مع قوانينه وينصهر مع كل عاداته وسلوكاته.

- يعد تكيف الفرد مع مجتمعه قدرته على توافقه معه ويحقق له الرضا عن نفسه ورضا الجماعة عنه.

- محاولة الفرد السجين المفرج عنه الاستعداد والقدرة على التغيير والتعامل مع الظروف الاجتماعية الجديدة التي سيواجهها والتي يجب أن يتأقلم معها.

- دور مشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية للحد من مخلفات الأزمة الأمنية التي عاشها الوطن والمجتمع وذلك عن طريق إدماج السجناء المفرج عنهم في المجتمع لكي يسهل تقبلهم ومن ثم تكيفهم معه.

- تأثير مستوى التكيف الاجتماعي للسجين المفرج عنه بمستواه التعليمي، وكذلك مهنته التي يزاولها، حيث أن للمستوى التعليمي والمهني دور كبير في نظرة المجتمع للفرد.

وقد تناولت العديد من الدراسات السابقة موضوع التكيف الاجتماعي من عدة جوانب

وعلى مختلف الفئات في المجتمع، ومن بينها فئة المساجين المفرج عنهم، حيث أن مشكلة التكيف

الاجتماعي وتقبل المجتمع لهم كأفراد عاديين ومحو النظرة التي تراهم على أنهم وصمة في المجتمع تعد أكبر تحدي لهم لإثبات أنفسهم وتصحيح النظرة المأخوذة عنهم، ومن بين هذه الدراسات السابقة ما نوردته في هذا العرض اللاحق.

دراسة "نصيب" (1416) بعنوان "عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة" وقد كانت دراسة ميدانية على النزلاء العائدين بالمؤسسة الإصلاحية بقطر، وقد استخدم الباحث المسح الاجتماعي عن طريق عينة مجتمع الدراسة وقد بلغ عددهم (1008) فردا من المسجونين العائدين إلى ممارسة السلوك المنحرف بالسجن المركزي للمؤسسة الإصلاحية بدولة قطر، وقد كان من أهم نتائج هذه الدراسة أن نسبة (6.65%) من المبحوثين قد تمكنوا من حل مشاكلهم بمساعدة الأسرة، والأقارب، والهيئات الحكومية الخاصة بهم، وأن مقترحات المسجونين بعد الإفراج عنهم تتمحور في العديد من النقاط نوجز منها ما يلي:

- مساعدتهم على إيجاد عمل مساعد لهم.
- ضرورة قيام ديوان الخدمة المدنية بإلحاقهم بالعمل بعد الإفراج عنهم.
- ضرورة قيام المؤسسات الأهلية والحكومية بفتح أبواب العمل أمامهم.
- عدم النظر إلى المسجونين المفرج عنهم بأنهم وصمة (نصيب، 1416، صفحة 143)

دراسة "الشهراني" (2014) بعنوان "بطالة المفرج عنهم ودورها في عودتهم إلى الجريمة"، وللإجابة على تساؤلات الدراسة طبقت أداة بحث تمثلت في الاستبانة على عينة بحث قوامها (344) فردا من الافراد العائدين، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها:

- أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على دور الوصم الاجتماعي الذي يراه المجتمع في السجن المفرج عنه في بطالة المفرج عنهم.
- أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على دور قصور مهارات التدريب المهني داخل المؤسسات الإصلاحية في بطالة المفرج عنهم.

- أفراد العينة موافقون بدرجة كبيرة على دور العوز المادي والحاجة إلى دخل ثابت في عودة السجناء المفرج عنهم إلى الجريمة (الشهراني، 2014، صفحة 65)

دراسة "ربيع" (2017) بعنوان "الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي والعودة للجريمة"، والتي هدفت إلى معرفة استجابات النزلاء العائدين نحو عملية الوصم الاجتماعي، اندماجهم في المجتمع وامكانيات عودتهم إلى الجريمة ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت

أدوات بحث تمثلت في الاستبيان طبق على عينة من (138) فردا عائدا من السجن، ومن جملة النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نجد:

- يؤثر الوصم الاجتماعي على الاندماج الاجتماعي وتشكل صعوبة بالغة في اندماج السجناء المفرج عنهم في المجتمع، أي أن الوصمة الاجتماعية هي أصل سوء الاندماج والعامل الأساسي المنبئ للعودة للجريمة.
- للعوامل الاجتماعية، الثقافية، الاقتصادية، والسياسية الدور الأكثر مساهمة في تحديد مدى الاندماج لدى السجناء في الأسرة والمجتمع (ربيع، 2017، صفحة 145)

وفيما يخص متغيرات الدراسة الحالية فإن التعريفات الإجرائية لمصطلحاتها جاءت لتتماشى مع أهداف البحث من جهة، وما تم تطبيقه في الدراسة الميدانية من جهة أخرى، وفي ما يلي المصطلحات الإجرائية للدراسة:

- التكيف الاجتماعي: ويقصد به الاستعداد والقدرة على التغير، والتعامل مع الظروف الاجتماعية المختلفة، والاستجابة لمستجدات الحياة الاجتماعية، والقدرة على التعايش مع المجتمع الجديد الذي سيعيش فيه الفرد السجناء المفرج عنه بفضل قانون السلم والمصالحة الوطنية بعاداته وتقاليده والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد ببعضهم البعض.
- ويقاس في الدراسة الحالية بالدرجة الكلية التي يحصل عليها الأفراد في مقياس التكيف الاجتماعي المطبق في الدراسة الحالية.
- السجناء المفرج عنهم: ويقصد بهم في الدراسة الحالية الأفراد الذين تم القبض عليهم وسجنهم بسبب الأزمة الأمنية وأعمال العنف التي حدثت في الجزائر في فترة التسعينات أو ما يعرف بالعشرية السوداء، ثم تم الإفراج عنهم بفضل قانون السلم والمصالحة الوطنية.
- قانون المصالحة الوطنية: ويقصد به المشروع الذي أقره الرئيس السابق الراحل عبد العزيز بوتفليقة من خلال مشروع سمي بمشروع ميثاق السلم والمصالحة الوطنية تم فيه تنظيم استفتاء شعبي يوم 29 سبتمبر 2005 للموافقة عليه أو رفضه من طرف الشعب.

المبحث الأول: الإطار النظري

مفهوم التكيف الاجتماعي:

التكيف بمفهومه العام هو انسجام الفرد مع محيطه، وهو مظهر من مظاهر الصحة النفسية، ويعد عملية ديناميكية مستمرة بين الفرد والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها، يهدف فيها الفرد إلى تعديل سلوكه بما يتوافق مع بيئته الاجتماعية، مما يمكن من إقامة علاقات جيدة مع الآخرين ليوافق بين نفسه والعالم المحيط به (حمادنة، 2015، صفحة 113) وتتمثل عملية التكيف في سعي الفرد الدائم للتوافق بين مطالبه وظروف البيئة المحيطة به، فالفرد كثيرا ما يجد

نفسه في ظروف أو بيئة لا تشبع مطالبه وحاجاته، النفسية والاجتماعية، ومثل هذه الأوضاع ومثل هذه البيئة تحتم على الفرد ضرورة بذل الجهد المستمر لمواجهة هذه الصعوبات التي تواجهه سعيا وراء حلها، وهذه تعتبر صورة من سلوك الإنسان السوي للوصول إلى التوافق والتكيف (الهابط، 1985، صفحة 25)

ويعتبر التكيف سلوكا يقوم به الفرد مع المحيط الذي يعيش فيه نتيجة وجود قدرات وميول معينة لدى الفرد، واستعدادات جسمية واجتماعية وانفعالية وعقلية والتي يتميز بها عن غيره، وتساعد في إحداث التكيف. وهذه الميول والاستعدادات هي ما يطلق عليها بعض العلماء الخصائص أو السمات الشخصية. من هنا نجد أن هناك تلازما كبيرا بين سمات الفرد وقدراته في إحداث عملية التكيف (سرسك، 2000، صفحة 112)

النظريات المفسرة للتكيف الاجتماعي:

هناك عدة نظريات حاولت تفسير التكيف لدى الأفراد، ومن أهم هذه النظريات ما يلي:
-النظرية البيولوجية: ترى أن جميع أشكال الفشل في التكيف تنتج عن أمراض تصيب أنسجة الجسم خاصة المخ ومثل هذه الأمراض يمكن توارثها أو اكتسابها خلال الحياة عن طريق الإصابات والجروح والعدوى أو الخلل الهرموني الناتج عن الضغط الواقع على الفرد (رياض، 2009، صفحة 11)

ويعرف التكيف من هذا المنظور بأنه: المحافظة على مستوى الاتزان الداخلي للجسم لدى الفرد عن طريق تعلم مجموعة من الطرق والأساليب التي تعمل على خفض حدة القلق واضطراب الجسم كلما زاد ذلك عن الحد المعلوم وتعزو السبب في سوء التكيف إلى عدم المحافظة على مستوى الاتزان الداخلي للجسم بسبب عدم تعلم الطرق التي تعمل على تخفيف اضطراب الجسم.

-نظرية التحليل النفسي: حسب فرويد فعملية التكيف غالباً ما تكون لاشعورية، فلا يعي الفرد الأسباب الحقيقية لكثير من سلوكياته ويرى أن العصاب والذهان ما هو إلا مظهر من سوء التكيف، ويعتمد التوازن النفسي على قوة الأنا فبقدر قوته يكون نجاحه في إحداث التوازن، أما إذا فشل فيكون الفرد معرض لأي صورة من صور اللاسواء (عوض، 1990، صفحة 9) والمظهران الأساسيان للشخصية السوية عند فرويد هي أن يكون في استطاعة الفرد أن يحب وأن يعمل، والقدرة على الحب هنا تعني أن يكون الفرد في وضع يسمح له بتقديم الحب الخالص للآخرين وأن يتلقاه منهم وكذلك فإن القدرة على العمل والإنتاج مؤشر آخر على السواء، لا يقوم إلا على قاعدة من توازن الوظائف النفسية (الشاذلي، 2001، صفحة 7).

- النظرية السلوكية: ترى أن أنماط التكيف وسوء التكيف تعد متعلمة من خلال الخبرات التي تعرض لها الفرد، فإذا تعلم أساليب سوية تكونت لديه عادات سوية، وبالتالي أصبح متكيفاً، أما إذا تعلم أساليب سلوكية خاطئة فإنه يكون سيء التكيف (اللطيف، 1990، صفحة 87) إذا فالشخصية المتكيفة رهن بتعلم عادات صحية سليمة وتجنب اكتساب العادات السلوكية غير الصحيحة أو غير السليمة، ومظاهر الشخصية المتكيفة عند السلوكيين هي أن يأتي الفرد السلوك المناسب في كل موقف حسبما تحدده الثقافة التي يعيش في ظلها الفرد (الشاذلي، 2001، صفحة 70)

-النظرية الاجتماعية:

من روادها "فيرز"، "دنهام"، "ردليك"، فيقرون أن هناك علاقة بين الثقافة وأنماط التكيف فلقد ثبت أن هناك اختلاف في الأعراض الإكلينيكية للأمراض العقلية بين الأمريكيين والإيطاليين وبين الأمريكيين والأيرلنديين (غباري وأبو شعيرة، 2010، ص 28).

وتنظر هذه النظرية إلى التكيف من خلال مظاهر السلوك الخارجي للفرد أو الجماعة فالفرد عادة ما يلجأ إلى جماعة من الأفراد المحيطين به ويسعى إلى الانقياد لهم لكي يحقق التكيف، كما أوضحوا أن الطبقات الاجتماعية في المجتمع تؤثر في التكيف حيث صاغ ذوو الطبقات الاجتماعية الدنيا مشاكلهم بطابع فيزيقي، كما اظهروا ميلاً قليلاً لعلاج المعوقات النفسية، في حين صاغ ذوو الطبقات الاجتماعية العليا والراقية مشكلاتهم بطابع نفسي وأظهروا ميلاً أقل لمعالجة المعوقات الفيزيكية (الخالدي، 2009، صفحة 106)

مظاهر التكيف الاجتماعي:

يمتاز التكيف الاجتماعي بمجموعة من المظاهر الواضحة، والتي تدل على النضج الاجتماعي للفرد الإنسان ومن أهم تلك المظاهر هي:

-وضوح فكرة المرء على نفسه ولا شك أن هذا الوضوح مرتبط ارتباطا كبيرا بفكرة الآخرين عن الفرد وسط الجماعة التي تعيش بينها، وهذا يفسر الطبيعة الاجتماعية للذات ويؤكد الفكرة التي تقول بأن الذات هي نتاج التفاعل الاجتماعي بين الفرد وغيره من الأفراد (مصلح، 1996، صفحة 53)

-أن تكون أهداف الفرد متمشية مع أهداف الجماعة، فإذا كانت أهداف الجماعة تقوم أساسا على احترام حقوق الآخرين فمعنى ذلك أن أهداف الفرد الشخصية يجب ألا تتعارض مع هذا الهدف الإنساني الكبير إلا لحدث التناقض بين أهداف الفرد وأهداف الجماعة فينشأ الصراع بين الفرد والجماعة، فتضرب عملية التكيف بينه وبين الجماعة.

-من أهم النتائج التكيف الاجتماعي بين الفرد والجماعة ما يشاهد في تماسك قوى الجماعة حول أهداف واضحة.

-من مظاهر التكيف والتوافق الاجتماعي شعور الفرد بالمسؤولية الاجتماعية بين أفراد الجماعة الآخرين، ويعني ذلك رغبة الفرد في التعاون مع أفراد الجماعة والتشاور معهم عند حل أو مناقشة ما يواجههم من مشكلات اجتماعية تنظيمية تخص أمور الجماعة وتنظيم حياتهم، كذلك تتضمن المسؤولية الاجتماعية ضرورة احترام الفرد لآراء الآخرين.

-تتضح قدرة الفرد على التكيف والتوافق الاجتماعي في ميله إلى مسايرة الجماعة والإحساس بالألفة والمودة والميل إلى التفاني في كل أمر يهم الجماعة، وكذلك في التضحية بمصالحه في سبيل المصلحة العامة للجماعة.

-يترتب على التكيف الاجتماعي للفرد مع الجماعة شعوره بالتوافق والتكيف الشخصي ذلك أن التكيف والتوافق الاجتماعي والتكيف الشخصي متلازمان ومكملان لبعضهما (فهيم، 1979، صفحة 24)

عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم:

لقد تعددت الدراسات الرامية إلى تحديد العوامل المؤدية إلى عدم تكيف النزلاء المفرج عنهم سواء كانوا من الأحداث أو المجرمين الكبار، وتوصلت هذه الدراسات إلى عدة أسس (عوامل) تدفع المفرج عنهم إلى العودة مرة أخرى إلى ممارسة السلوك المنحرف، بعض هذه العوامل مرتبط بشخصية النزير والبعض الآخر مرتبط بالبيئة التي يعيش فيها.

وتندرج أغلب العوامل المؤثرة في عدم تكيف المساجين المفرج عنهم تحت عاملين رئيسيين هما العوامل الشخصية والعوامل البيئية، وفيما يلي تفصيل لهما:

أ-العوامل الشخصية:

ويقصد بها جميع القوى والانفعالات والأفكار الداخلية للإنسان والمؤثرة في سلوكه ومنها:

- الصراع والتوتر النفسي.

- الشعور بالخوف.

- الشعور بضيق الأمل في مستقبل جيد.

- فقدان محبة الأسرة وابتعاد الأصدقاء عنه.

- الشعور بالقلق.

ب-العوامل البيئية:

- الشعور بالوصمة.

- عدم الحصول على دخل مناسب للحياة بعد الإفراج عنه.

- التفكك الأسري (الهلليل، 2010، صفحة 22)

وبالرغم من أن الكثير من الناس يستطيعون أن يشبعوا الكثير من حاجاتهم ودوافعهم لكن يجب الاعتراف أن هناك بعض من هذه الدوافع القوية التي لم يستطيع الفرد أن يبرئ لها الإشباع التام حيث يوجد هناك بعض العقبات التي تحول بيننا وبين إشباع حاجاتنا الضرورية، ومن الممكن التمييز بين نوعين من العوائق هما الإحباط والصراع.

-الإحباط: وهو حالة من التآزم النفسي تنشأ عن مواجهة الفرد للعائق يحول دون تحقيق دافع، أو حاجة ملحة، أو هو عملية التي تتضمن إدراك الفرد لعائق يحول دون إشباع حاجاته أو توقع الفرد لحدوث هذا العائق في المستقبل ومن الآثار الواضحة للإحباط أنه يعمل على تغيير السلوك حين مواجهة موقف إحباطي، ويتخذ ذلك صور عديدة منها:

من الناس حينما يواجه موقفا إحباطيا فإنه لا يستسلم له بل يمضي في التفكير وتكرار المحاولات حتى يصل في النهاية إلى الهدف الذي يشبع هذا الدافع.

-من الناس حينما يواجه موقفا إحباطيا لا يستطيع إشباع دوافعه فإنه يستسلم وذلك بكبت دوافعه في صورة دوافع مكبوتة في اللاشعور وتظهر في صورة أعراض مرضية.

-من الناس حينما يفشل في إشباع دوافعه من يضطرب ويختل توازنه ويدفعه الشعور بالفشل إلى اللجوء إلى أساليب سلبية تنفذها مما يعنيه من توتر وتآزم إذ تختلف درجات التوافق

من فرد لأخر على قدر هذا الاختلاف يقترب أو يبتعد الاختلاف يقترب أو يبتعد الإنسان إلى حالة التوازن الصحيح، والإنسان السوي هو الإنسان الذي يستطيع التغلب على مشكلاته لكل يصل إلى حالة من التوازن والتكيف، أما الإنسان غير السوي والذي يفشل في إشباع دوافعه يبتعد عن حالة التكيف والتوازن بقدر درجته من عدم السواء.

-الصراع: وهو حالة نفسية مؤلمة تنشأ نتيجة التنافس بين دافعين كل منهما يريد الإشباع أي ينشأ نتيجة تعارض دافعين لا يمكن في وقت واحد. إذن الصراع سمة من سمات الحياة فالإنسان منذ ولادته وحتى موته يقع في صراع ينشأ في الرغبة الأكيدة في إشباع الدوافع فقد ينشأ الصراع بين رغباتنا وبين معايير المجتمع التي تقع حائلا دون إشباعها، وقد ينشأ الصراع أيضا في المجتمع الحالي وما يعتز به من كثرة الأدوار التي قد يتعارض بعضها البعض وهناك علاقة أكيدة بين الصراع والإحباط، فالإحباط وجود عقبة تحول دون إشباع دوافع واحد، أما الصراع فهو التعارض بين إشباع دافعين قد يكون أحد دوافع الإحباط أحدا منهما. وليس الصراع بالأمر الغريب في الحياة فما من كائن مهما كان جنسه أو نوعه أو درجة ثقافته إلا وأجتاز أو سيجتاز في حياته ضربا من ضروب الصراع، أي أن الصراع بهذا الشكل يمثل ناحية أساسية في حياة الإنسان وكثيرا ما ينتهي الصراع إلى مجرد إلغاء للرغبة غير المقبولة لدى المجتمع أو لدى ضمير الشخص حتى يستطيع أن يتكيف مع نفسه أولا ومع مجتمعه ثانيا (جبل، 2000، صفحة 81)

المبحث الثاني: المنهج والأدوات المستخدمة

المنهج الذي تم استخدامه في الدراسة الحالية هو المنهج الوصفي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً، وهو ما يتفق مع أهداف البحث.

أما بالنسبة لعينة الدراسة فقد تكونت من (88) فردا من الأفراد المسجونين خلال الأزمة الأمنية لأعمال العنف المسلح أثناء فترة التسعينات، والذي تم الإفراج عنهم بفضل قانون السلم والمصالحة الوطنية، كلهم من جنس ذكر يتوزعون على مستويات دراسية مختلفة ومهن ووظائف متنوعة، والجدول التالي يوضح خصائص العينة.

جدول رقم (01): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي للسجين المفرج

عنه.

المجموع	جامعي	ثانوي	متوسط	المستوى التعليمي
88	22	54	12	التكرار

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الفئة الغالبة في المستويات الدراسية هي فئة المستوى التعليمي الثانوي، تليها فئة المستوى التعليمي الجامعي، وفي الأخير المستوى التعليمي في مرحلة التعليم المتوسط.

جدول رقم (02): يوضح توزيع أفراد العينة حسب المهنة التي يزاولها السجين المفرج عنه.

المجموع	بطل	عمل حر	موظف	المهنة
88	19	61	8	التكرار

يوضح الجدول أعلاه الخاص بالنسبة للمهنة التي يزاولها السجين المفرج عنه، أن أكبر فئة جاءت في خانة عمل حر، تليها في المرتبة الثانية فئة البطالين، وفي الأخير فئة موظف. وقد تم الاعتماد على أداة دراسة تتمثل في مقياس التكيف الاجتماعي من إعداد "أيمن عواد غريب" و"علي عبد الله علان" سنة (2010)، ويحتوي هذا المقياس على (30) عبارة وبديلين (أوافق، لا أوافق) تعطى الدرجات (1، 2) على التوالي وذلك في ضوء إجابة أفراد العينة، واعتبرت الدرجة (50) فما فوق هي مؤشر مؤشر على وجود تكيف اجتماعي مرتفع، والدرجة من (40) إلى (49) مؤشر على وجود تكيف اجتماعي متوسط، في حين أن الدرجة (أقل من 40) مؤشر على وجود تكيف اجتماعي منخفض.

وقد تم التحقق من صدقه وثباته من خلال النتائج المتحصل عليها بعد تفريغ البيانات في الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في نسخته (26)، حيث بينت النتائج أنها كانت ذات دلالة إحصائية مرتفعة، فقد وجد معامل الصدق بطريقة صدق المقارنة الطرفية (8.10)، ووجد معامل الثبات بطريقة "ألفا كرونباخ" (0.74).

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

-تحليل نتائج الفرضية الأولى ومناقشتها:

جدول رقم (03): يبين دلالة الفروق بين المتوسط الحسابي والمتوسط الفرضي، لاستجابات أفراد العينة على مقياس التكيف الاجتماعي.

المتغير المقاس	العينة	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار "T"	مستوى المعنوية "p"	الدلالة الإحصائية
التكيف الاجتماعي	88	40	42.13	1.86	2.34	0.002	دالة إحصائية

كشفت نتائج الجدول المتعلقة بمقياس التكيف الاجتماعي أن المتوسط الحسابي لدرجات أفراد العينة، والبالغ عددهم (88) فردا قد قدر بـ(42.13) وبانحراف معياري قدر بـ(1.86)، وبمقارنته بالمتوسط الفرضي المقدر بـ(40) باستخدام اختبار "T" لعينة واحدة، يظهر أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية قدرت بـ(2.34) لصالح المتوسط الحسابي لأفراد العينة عند مستوى معنوية "p" (0.002)، وهي نتيجة تعني أن السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية لديهم مستوى متوسط من التكيف الاجتماعي، وهو غير ما نصت عليه الفرضية الأولى بأن السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية لديهم مستوى منخفض من التكيف الاجتماعي.

نتائج هذه الفرضية توافقت مع نتائج دراسة "نصيب" (1416)، ودراسة "الشهراني" (2014)، ودراسة ربيع (2017) بأن مستوى التكيف الاجتماعي يبقى المشكل الأساسي الذي يقف حجرة عثرة أمام السجن المفرج عنه على اختلاف طبيعة الجريمة التي ارتكبتها ودخل من أجلها السجن، ذلك أن الصورة التي يركبها المجتمع عن السجن بصفة عامة والسجين خاصة هي من تحدد مستوى التكيف الاجتماعي لديه، وبما ان دراستنا الحالية تدرس عينة السجناء طبيعتها خاصة من حيث الجريمة التي ارتكبتها والتي مست بلاد بأكملها لمدة زمنية معتبرة وخسرت الجزائر من خلالها الكثير من الموارد البشرية ودمر الاقتصاد الوطني وأصبحت البلاد حينها على حافة الانهيار، وبغض النظر عن براءة المتهمين الذين سجنوا أم أنهم كانوا متورطين حقا في الأزمة الأمنية، إلا أن قانون السلم والمصالحة الوطنية جاء ليوقف هذه الأزمة ويتطلع بلم شمل الشعب الجزائري وتحريك عجلة التنمية، ومن بين القرارات هذا القانون الذي كان آخر القوانين ونهاية للأزمة التي عاشتها الجزائر، وذلك بخروج هؤلاء السجناء من السجن وإعطائهم حقوق مدنية كغيرهم من المواطنين، هذه الخطوة أرادت بها الحكومة إدماجهم في المجتمع

بصورة طبيعية وسلسة، قابله في البداية بعض الرفض من المواطنين بالرغم من الموافقة عليه في الاستفتاء بنسبة كبيرة، هذا الرفض كان بسبب الخوف من العودة إلى الجريمة أو الاقتداء بهم من طرف آخرين لمعرفتهم تساهل الدولة معهم، ومع نجاح قانون المصالحة الوطنية في الكف من الأزمة والدفع بالبلاد إلى عجلة التنمية بدأ تقبل الشعب لهؤلاء السجناء للعيش معهم بسلام بالانتشار شيئاً فشيئاً وسط المجتمع، إلا أنه لم ينس ماضيه، هذا ما جعل التكيف الاجتماعي لدى هؤلاء السجناء يتراوح ما بين الانخفاض في مستوى التكيف الاجتماعي إلى المستوى المتوسط مع مرور السنين على العشرية السوداء والتي أصبحت شيئاً من الماضي لا يريد الشعب تكرار نفس التجربة لعلمه بنتائجها وعواقبها الوخيمة على الفرد والبلاد كافة لذا كان من الأفضل له أن يتقبلهم كأفراد مواطنين عاديين يتعايش معهم بسلام.

إن التكيف الاجتماعي لدى الفرد يتكون من خلال نظرة المجتمع للفرد من جهة والتي تؤثر بدورها على نظرته لنفسه كما قد تؤثر على تقبل ذاته وتوافقها النفسي وتقديره الذاتي، وهذا ما نجده في مظاهر التكيف الاجتماعي حيث أن وضوح فكرة المرء حول نفسه ولاشك أن هذا الوضوح مرتبط ارتباطاً كبيراً بفكرة الآخرين عن الفرد وسط الجماعة التي تعيش بينها، وهذا يفسر الطبيعة الاجتماعية للذات ويؤكد الفكرة التي تقول بأن الذات هي نتاج التفاعل الاجتماعي بين الفرد وغيره من الأفراد، كما ترى النظرية الاجتماعية هذا في أن التكيف من خلال مظاهر السلوك الخارجي للفرد أو الجماعة، فالفرد عادة ما يلجأ إلى جماعة من الأفراد المحيطين به ويسعى إلى الانقياد لهم لكي يحقق التكيف الاجتماعي الذي يتطلع له الفرد.

- تحليل نتائج الفرضية الثانية ومناقشتها:

جدول رقم (04): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) لحساب دلالة التباين في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي.

المجموعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	مستوى المعنوية (p)
داخل المجموعات	1922,308	3	961,154	8.603	0.000
بين المجموعات	56081,138	84	904,534		
المجموع	58003,446	87			

أظهرت نتائج الجدول رقم (04) على أن يوجد تباين دال إحصائياً في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي، وذلك من خلال مستوى المعنوية "p" (0.000) لقيمة التباين "F" (8.603) الذي كان أصغر من (0.05) المقبولة في العلوم الاجتماعية، وهو ما يعني أن الفرضية القائلة بعدم وجود التباين بين السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية تعزى لمتغير المستوى التعليمي لم تتحقق.

يلعب المستوى التعليمي الذي يمتلكه الفرد دوراً هاماً في سير حياته عامة وطريقة تعامله مع المشكلات التي يواجهها، وبما أن السجن من أكبر المشكلات التي قد يواجهها الفرد عندما يدخله سواء كان مذنباً أم لا فإن طريقة تكيفه وتعامله معها يكون من خلال معرفته والأشياء التي تعلمها ومحاولة تطبيقها على أرض الواقع، فالشخص ذو المستوى التعليمي العالي كالجامعي مثلاً تكون طرية تعامله مع بيئة السجن غير الشخص الذي لم ير المدرسة في حياته كما أن نظرة المجتمع للسجين تختلف على حسب مستواه التعليمي، لعلم أن الدراسة والعلم سبب لعدم ارتكاب الجرائم عكس التخلي عن التعليم الذي هو سبب كل الآفات الاجتماعية التي تؤدي للسجن، فالسجين المفرج عنه يبرر له المجتمع سلوكه المنحرف من خلال ما يمتلكه هذا السجين من شهادات تعليمية وقد يعطي له الحق حتى في ارتكاب جريمته، عكس الشخص غير المتعلم الذي ينبذ المجتمع، وبما أن الأزمة الأمنية التي مرت بها الجزائر أثناء العشرية السوداء كانت من خلال أشخاص لديهم من الكفاءات والمؤهلات العلمية الكثير، برر الشعب لها فعلتها من أنها تريد أن تقضي على الدكتاتورية السائدة والظلم وأن المسؤولين لم يكونوا في مستوى الشعب من خلال سياسة تجهيلهم وهو الذي قوبل بالرفض من هذه الشخصيات المعروفة بمستواها العلمي الكبير. وبعد انقضاء ونهاية الأزمة والسماح لهم من خلال قانون المصالحة بالعيش مواطنين عاديين تقبل المجتمع ذوي المستوى التعليمي المرتفع، في حين لم يتقبل ذوي المستوى التعليمي المنخفض أو دون أي مستوى تعليمي، وبرر ذلك من أن أصحاب الشهادات ناضلوا من أجل أفكار أم الذين هم دون مستوى فقد غر بهم وذلك لجهلمهم.

هذا يبين أن التكيف الاجتماعي للفرد مع بيئته يرتفع مع ارتفاع مستواه التعليمي وينعدم تقبل المجتمع له مع محدودية مستوى التعليمي.

- تحليل نتائج الفرضية الثالثة ومناقشتها:

جدول رقم (05): يبين نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way Anova) لحساب دلالة التباين في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية تعزى لمتغير مهنة السجين المفرج عنه.

المجموعات	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	(F) المحسوبة	مستوى المعنوية (p)
داخل المجموعات	1922,308	3	961,154	6.985	0.000
بين المجموعات	56081,138	84	904,534		
المجموع	58003,446	87			

أظهرت نتائج الجدول رقم (05) على أن يوجد تباين دال إحصائياً في مستوى التكيف الاجتماعي بين السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية تعزى لمتغير مهنة السجين المفرج عنه، وذلك من خلال مستوى المعنوية "p" (0.000) لقيمة التباين "F" (6.985) الذي كان أصغر من (0.05) المقبولة في العلوم الاجتماعية، وهو ما يعني أن الفرضية القائلة بعدم وجود التباين بين السجناء المفرج عنهم بقانون المصالحة الوطنية تعزى لمتغير مهنة السجين المفرج عنه لم تتحقق.

إن جل الدراسات السابقة التي درست الجانب المادي للسجين المفرج عنه أكدت أن هذا العامل له دور أساسي في تكيفه مع المجتمع والبيئة المحيطة له، وهو أيضاً ما تفقت عليه الدراسات السابقة المعروضة هنا، فدراسة "نصيب" أكدت أن أهم المقترحات التي تمحور حولها تعليق المسجونين المفرج عنهم هو إيجاد عمل لهم يساعدهم على تحقيق الاكتفاء المادي، وطلبوا من الدولة تسهيل الإجراءات لم ليحصلوا على العمل، فالفرد الذي يعمل يكون تقبل المجتمع له كبيراً عكس البطال الذي لو كان سجيناً سابقاً فإن نظرة المجتمع له تكون على أنه وصمة، وهو ما أكدت عليه كذلك دراسة "الشهراني" (2014) من أن رأي أفراد العينة من المساجين المفرج عنهم لدور العوز المادي الذي يقابل بطالتهم في عودتهم للجريمة، فمزاولة السجين بعد الإفراج عنه لعمل يضمن له دخل ثابت يعينه على التكفل بأساسيات حياته اليومية يجعل منه شخصاً لديه تقبل من المجتمع يقابله ارتفاع لمستوى التكيف مع نظرة المجتمع له.

إن مزاولة الفرد لمهنة ما تدر عليه بدخل تجعل منه فرداً له تقبل من البيئة التي يعيش فيها، وهو ما يراه "السماك" بأن فشل المفرج عنه في الحصول على العمل المناسب الذي يمكنه

من الإنفاق على نفسه أو على أسرته يؤدي به إلى الشعور بالألم والقلق، وبالتالي يكون البديل لتعويض ذلك هو الانحراف (السماك، 1985، صفحة 197)

إن حصول السجن المفرج عنه على عمل كان من أهم الحقوق التي وضعها قانون السلم والمصالحة الوطنية وذلك لمعرفة السابقة بأن العمل هو أساس تكيف الفرد مع البيئة الجديدة التي يعيش فيها فهي تغنيه عن السؤال والعودة إلى الجريمة، كما فتحت مجال العمل الحر لهم خاصة للذين لم تستطع الدولة على توظيفهم في وظائف حكومية لغياب الشهادة العلمية أو الخبرة، وهذا ما يبين الفرق بين مزاولة المهنة وعدم مزاومتها في مستوى التكيف الاجتماعي.

خاتمة:

إن التكيف الاجتماعي عملية أساسية ضرورية لبقاء الفرد وانتماءه للجماعة ولمواجهة الظروف البيئية المختلفة فهو عملية مستمرة يتطور بتطور الفرد وبالأحداث الاجتماعية. والتكيف الاجتماعي معيار من معايير الصحة النفسية فكلما كان للفرد القدرة على التفاعل والتأثير في الجماعة وقدرة على التفاعل الفعال الناجح مع الجماعة التي يعايشها وما يؤدي إليه هذا التفاعل من إشباع لحاجاته دون سخط أو نبذ من جماعته كان دليلاً على حسن وتكيفه.

وبعد استعراض نتائج الدراسة الحالية التي بينت بأن مستوى التكيف الاجتماعي لدى الفرد السجن المفرج عنه مستوى يقع في فئة المتوسط، وأن التباين في هذا المستوى من التكيف الاجتماعي موجود وبصفة واضحة من خلال الدلالة الإحصائية التي تحصلنا عليها في كل من متغيري المستوى التعليمي بين المساجين المفرج عنهم، وكذا مزاولة السجن مهنة أو أنه لا يعمل، لاحظنا أن مستوى التكيف الاجتماعي يرتفع بارتفاع المستوى التعليمي وكذا بمزاولة الفرد السجن المفرج عنه مهنة سواء حكومية أو عمل حر، عكس الفرد الذي يعاني من البطالة فإن مستوى التكيف الاجتماعي لديه منخفض جداً.

إن النظريات المفسرة للتكيف الاجتماعي وكذا الدراسات السابقة التي بحثت فيه لدى فئة المساجين المفرج عنهم أكدت أغلبها على ما تم التوصل إليه من خلال ان الجانب التعليمي والثقافي للفرد يلعب دوراً ومكانة أساسية وهامة في تكيفه الاجتماعي.

وبناء على هذه النتائج التي توصلنا إليها نقدم بعض التوصيات كما نقترح ما يلي:

- إجراء المزيد من الدراسات على المساجين المفرج عنهم لكي نتعرف على كل احتياجاتهم ومشكلاتهم التي يعانون منها، من أجل البحث في سبل علاجها.
- تقييم مسار السلم والمصالحة الوطنية في الدفع بعجلة التنمية في البلاد وإجراء مقارنة بينه وبين قوانين سبقتة من أجل حل الأزمة الامنية التي عانت منها البلاد.
- الاهتمام بالصعوبات التي تواجه المفرج عنهم.
- أسباب عدم التقبل الاجتماعي للمفرج عنهم في قضايا الإرهاب.
- أهم العوامل والاسباب التي أعاقت تأخر اندماج المفرج عنهم وتكيفهم الاجتماعي.
- الاهتمام برفع مستوى الرعاية النفسية للمفرج عنهم وبالذات التواصل معهم.
- تقديم التسهيلات الإدارية للمفرج عنهم للحصول على عمل أو تقديم بعض المساعدات المالية للبدء في مشروع شخصي.
- العمل على توفير فرص تعليمية للأفراد الراغبين في إكمال مسيرتهم الدراسية وفي جميع المستويات.
- الاهتمام بالرعاية الفكرية اللاحقة لا سيما وأن سبب الإيقاف كان أمرا فكريا.
- القيام بدراسات أخرى للبحث في تقدير الذات لدى الأفراد المفرج عنهم من السجن.

المراجع:

الكتب:

1. محمد فوزي جبل، (2000)، الصحة النفسية وسيكولوجية الشخصية، ط1، المكتبة الجامعية مصر.
2. محمد أديب الخالدي، (2009)، المرجع في الصحة النفسية نظرية جديدة، دار وائل للنشر، عمان.
3. أحمد حبيب السماك، (1985)، ظاهرة العود إلى الجريمة في الشريعة الإسلامية والفقهاء الجنائي الوضعي، ذات السلاسل، الكويت.
4. عبد الحميد الشاذلي، (2001)، الواجبات المدرسية والتوافق النفسي، المكتبة الجامعية الأزاريطة، الإسكندرية.
5. مدحت عبد الحميد عبد اللطيف، (1990)، الصحة النفسية والتوافق الدراسي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
6. عباس محمود عوض، (1990)، علم النفس العام، دار المعرفة الجامعية، مصر.
7. نائر أحمد غباري، (2010)، وخالد محمد أبوشعيرة، التكيف مشكلات وحلول، ط1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان.
8. مصطفى فهي، (1979)، التوافق الشخصي والاجتماعي، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة.

9. صالح مصلح، (1996). التكيف الاجتماعي والتحصيل الدراسي، ط2، دار الفيصل الثقافي، السعودية.
10. محمد السيد الهابط، (1985)، التكيف والصحة النفسية: المكتب الجامعي الحديث، مصر.

المقالات:

1. شهاب محمد ذياب حمادنة، (2015)، التكيف الأكاديمي لدى طلاب المرحلة الثانوية في منطقة بني كنانة في ضوء بعض المتغيرات، المجلة الدولية التربوية، المجلد 4، العدد 5، ص 110-128.
2. مصطفى شريك، وكريمة عجرود، (2021)، رد الفعل الاجتماعي إزاء المفرج عنهم من السجناء، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، المجلد 6 العدد 2، ص 843-859.

الأطروحات:

1. يونس أحمد يونس ربيع، الوصم الاجتماعي، الاندماج الاجتماعي، والعودة للجريمة من وجهة نظر نزلاء مراكز الإصلاح والتأهيل العائدين في الضفة الغربية، (2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.
2. سعيد رياض، التوافق النفسي الاجتماعي للمسنين في الجزائر، (2009)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. رضوان سرسك، العلاقة بين سمات الشخصية والتكيف الأكاديمي لدى طلبة جامعة آل البيت، (2000)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، السعودية.
4. سلطان بن سعيد منير الشهراني، بطالة المفرج عنهم ودورها في عودتهم إلى الجريمة، (2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
5. عبد الكريم نصيب نصيب، (1416)، عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة رسالة ماجستير غير منشورة، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.
6. عبد العزيز بن عبد الرحمان بن محمد الهليل، (2010)، واقع الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من الموقوفين أمنياً في مركز محمد بن نايف للمناصرة والرعاية بالرياض، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.